



أبناء سورية

لافراتيف يؤكّد للأسد رفض أي خطوة تؤثر على جهود إنهاء الحرب



صورة نشرتها الرئاسة على «فيسبوك» للرئيس بشار الأسد مستقبلاً المبعوث الروسي الكسندر لافرنتييف

دعم بلاده الراسخ لسيادة سورية ووحدة أراضيها، ورفض موسكو لأي خطوة أو إجراء يخرق هذه السيادة، ويؤثر على الجهود الرامية لإنهاء الحرب في سورية ووفقاً لبيان الرئاسة السورية «التقى الرئيس بشار الأسد (أمس) المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف والوفد المرافق له».

وتناول اللقاء أيضاً عدداً من المواضيع ذات الشأن السياسي، حيث تم التأكيد على أن أي تقدم في المسار السياسي يتطلب التزاماً بالمبادئ الأساسية والثوابت التي يتسمك بها السوريون بخصوص مكافحة الإرهاب وحماية وحدة وسلامة الأراضي السورية التي لا يملك أي طرف الحق في التنازل عنها، بحسب البيان.

سعر خاص للدولار للتجار والصناعيين وجدل حول تأثيره على ارتفاع الأسعار

وكالات: أشار قرار الحكومة السورية بتخصيص سعر صرف جديد للدولار مقابل الليرة السورية مخصصاً للتجار والصناعيين، مع الإبقاء على السعر الرسمي الصادر عن المصرف المركزي حالة من الجدل مخافة تأثيره على ارتفاع الأسعار. وسمحت الحكومة ببيع الدولار للتجار عند سعر 3375 ليرة، مع الإبقاء على سعر الصرف الرسمي، حسب نشرة المصرف المركزي اليومية، عند 1256 ليرة للدولار، بحسب موقع «روسيا اليوم».

وقالت غرفة تجارة دمشق إن ذلك السعر الذي بدأت شركات الصرافة باعتباره ستكون الأولوية فيه «تغطية المستوردات الغذائية والأولية».

كما أكد أعضاء من مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق وصناعة دمشق وريفها وجود قرار حكومي جديد يقضي ببيع القطع الأجنبي (الدولار على وجه الخصوص) لمن يحتاجه من التجار والصناعيين لتمويل مستورداتهم، على أن تتم عملية البيع عن طريق شركات الصرافة بسعر 3375 ليرة سورية للدولار الواحد.

وقال رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعه جي إن قرار بيع القطع الأجنبي الأجل اتخذته الحكومة «لضبط سعر الصرف ودعم القطاع الغذائي»، وأكد قلعه جي أنه سيسهم في تخفيض الأسعار وتوازن السوق المحلية.

لكن موقع «روسيا اليوم» نقل عن مصرفي أن ذلك السعر سينعكس على أسعار المستهلك، خاصة أن معظم الاستهلاك حالياً يتركز في المواد الغذائية، وهي التي ستعطي الأولوية حسب السعر الجديد، بمعنى أن تلك السلع ستشهد ارتفاعاً.

وتساءل إن التسعيرة حالياً للدولار تساوي 1256 ليرة، فكيف سيكون الحال حين اعتماد سعر أصبح الآن يعادل ضعف ذلك السعر؟ في إشارة إلى الارتفاع الجنوني للأسعار.

وكالات: أشار قرار الحكومة السورية بتخصيص سعر صرف جديد للدولار مقابل الليرة السورية مخصصاً للتجار والصناعيين، مع الإبقاء على السعر الرسمي الصادر عن المصرف المركزي حالة من الجدل مخافة تأثيره على ارتفاع الأسعار. وسمحت الحكومة ببيع الدولار للتجار عند سعر 3375 ليرة، مع الإبقاء على سعر الصرف الرسمي، حسب نشرة المصرف المركزي اليومية، عند 1256 ليرة للدولار، بحسب موقع «روسيا اليوم».

وقالت غرفة تجارة دمشق إن ذلك السعر الذي بدأت شركات الصرافة باعتباره ستكون الأولوية فيه «تغطية المستوردات الغذائية والأولية».

كما أكد أعضاء من مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق وصناعة دمشق وريفها وجود قرار حكومي جديد يقضي ببيع القطع الأجنبي (الدولار على وجه الخصوص) لمن يحتاجه من التجار والصناعيين لتمويل مستورداتهم، على أن تتم عملية البيع عن طريق شركات الصرافة بسعر 3375 ليرة سورية للدولار الواحد.

وقال رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعه جي إن قرار بيع القطع الأجنبي الأجل اتخذته الحكومة «لضبط سعر الصرف ودعم القطاع الغذائي»، وأكد قلعه جي أنه سيسهم في تخفيض الأسعار وتوازن السوق المحلية.

لكن موقع «روسيا اليوم» نقل عن مصرفي أن ذلك السعر سينعكس على أسعار المستهلك، خاصة أن معظم الاستهلاك حالياً يتركز في المواد الغذائية، وهي التي ستعطي الأولوية حسب السعر الجديد، بمعنى أن تلك السلع ستشهد ارتفاعاً.

وتساءل إن التسعيرة حالياً للدولار تساوي 1256 ليرة، فكيف سيكون الحال حين اعتماد سعر أصبح الآن يعادل ضعف ذلك السعر؟ في إشارة إلى الارتفاع الجنوني للأسعار.

أكدت أن الغياب اختياري ويقضي إقراراً رسمياً من ولي الأمر

الحكومة تنفي إلغاء الدراسة بجميع المدارس بدءاً من شهر رمضان

الأمر، على ألا تزيد عدد أيام حضور الطلاب على ثلاثة أيام أسبوعياً، حيث يتم العمل بالجدول التبادلية بين الصفوف المختلفة لتقليل تواجد الطلاب بالمدرسة، مع استكمال المناهج الدراسية من خلال الوسائل المتعددة التي أعلنت عنها الوزارة من منصات وقنوات تعليمية، مشددة على الاستمرار في تطبيق كل الإجراءات الاحترازية لحماية كافة عناصر المنظومة التعليمية.

وناشد المركز الإعلامي جميع وسائل الإعلام المختلفة ومترادي مواقع التواصل الاجتماعي تحري الدقة والموضوعية في نشر الأخبار والتواصل مع الجهات المعنية للتأكد قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتؤدي إلى إثارة البلبلة بين الطلاب وأولياء الأمور، وتؤثر سلباً على أوضاع المنظومة التعليمية، وفي حالة وجود أي شكوى أو استفسارات يرجى الاتصال على رقم الوزارة (0227963273).

القاهرة - هالة عمران

نفت الحكومة، ما تردد من معلومات حول إلغاء الدراسة بجميع المدارس، بدءاً من شهر رمضان، واعتماد نتيجة شهر مارس كنتيجة نهائية للفصل الدراسي الحالي.

وقد قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والتي نفت تلك الشائعة، مؤكدة أنه لا صحة لإلغاء الدراسة بجميع المدارس بدءاً من شهر رمضان أو اعتماد نتيجة شهر مارس كنتيجة نهائية للفصل الدراسي الحالي، وأنه لم يتم إصدار أي قرارات بهذا الشأن، موضحة أن الدراسة مستمرة بكل المدارس دون إلغاء، كما ستعقد الامتحانات الشهرية للسودان ومصر وإثيوبيا، لكنه المقرر، مشيرة إلى أن الحضور اختياري بكل المدارس في شهر رمضان، ويقضي الغياب الاختياري إقراراً رسمياً من ولي

القاهرة - خديجة حمودة

وقعت إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة بروتوكولاً للتعاون مع جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا في مجالات التعليم والتدريب للطلاب والأطباء في تخصصات الطب المختلفة وكذا المجالات العلاجية والبحثية. يأتي ذلك في إطار حرص القيادة العامة للقوات المسلحة على تبادل الخبرات العلمية بين القوات المسلحة والجامعات المصرية وتحقيق أقصى درجات التعاون المثمر في مجالات البحث العلمي وتقديم الخدمات الطبية والتعليم الطبي المتميز. ويهدف البروتوكول إلى توفير فرص تدريب متميزة لطلاب كلية الطب بالجامعة بعدد من مستشفيات القوات المسلحة مما يسهم

في تخريج أجيال متميزة من شباب الأطباء. كما تم الاتفاق على تنظيم دورات تدريبية معتمدة دولياً ومحلياً لتدريب الكوادر الطبية من كلا الطرفين في مختلف التخصصات الطبية، وكذلك التنسيق والاستفادة المشتركة من الخبراء الأجانب عند زيارة أي من الطرفين، فضلاً عن عقد المؤتمرات العلمية وورش العمل المتخصصة في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. بالإضافة إلى التعاون بين الطرفين في مجال تقديم القوافل الطبية المشتركة. يأتي ذلك انطلاقاً من دور القوات المسلحة في تهيئة فرص أكبر للتعاون مع المؤسسات البحثية وكليات الطب بالجامعات المصرية للارتقاء بمستوى المنظومة الصحية في مصر بما ينعكس آثاره على تقديم خدمة طبية فائقة للمجتمع المصري.

أبناء لبنانية

مصادر لـ «الأنباء»: أصل المشكلة الحكومية صراع خيارات ووجود سياسي بين الحريري وباسيل

بين «التدقيق الجنائي» و«السيادي».. الحكومة إلى نقطة الصفر



الرئيس العماد ميشال عون مستقبلاً الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير حسام زكي (محمود الطويل)

بيروت - عمر حنين:

العصف السياسي محتدم في لبنان، وقد أعطته كلمة الرئيس ميشال عون إلى اللبنانيين مساء الأربعاء زخماً أشد، لكن بدل أن «تكلحه أعمته» كما يقول المثل، وفيما الوسطاء العرب والدوليون ينتظرون دفعا لصالح تشكيل الحكومة، يتراجع المسار الحكومي إلى نقطة الصفر! التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان وغير مصرف لبنان ضرورة ملحة بالفعل، لصالح المفاوضات المرتقبة مع صندوق النقد الدولي لاكتشاف خفايا الهذسات المالية التي أكلت احتياطات المصرف المركزي وامتدت مؤخرًا إلى ودائع الناس في المصارف التي أغوتها الفوائد العالية والخارقة للواعدة، وأيضاً لوزارات الدولة التي حولتها الأحزاب والتيارات الحاكمة إلى مغارات لنهب المال العام، لكن التدقيق الجنائي يحتاج إلى حكومة، فلماذا لم تقرر هذه الحكومة، أي حكومة حسان دياب قبل استقلالها، وحتى بعدما أصبحت مصرفة للأعمال، وهي الحكومة الموصوفة بحكومة العهد.

والسؤال لنائب رئيس

تبار المستقبل د.مصطفى علوش، لماذا لا يسرع تشكيل الحكومة العتيدة لتتولى هذا الأمر؟ ويختم علوش بالقول: مرثا مرثا تهتمين بأمور كثيرة، بينما المطلوب واحد: تشكيل الحكومة.

رئيس القوات اللبنانية د.سمير ججعج مؤيد للتدقيق الجنائي لكنه يرى فيه أبعد من شعار في المواسم، للنيل من خصم سياسي. ويرد عليه نائب رئيس التيار الحر منصور فاضل، بالقول: البعض يسرق شعاراتنا ثم يطالبنا بها.

وجوهر المشكلة أن حكومة آخر الولاية هذه، مرشحة لتسلم مسؤوليات الحكم، في حال لم ينتخب رئيس جمهورية جديد، بعد انتهاء ولاية الرئيس عون، التي بقي منها ستة ويضعة أشهر، وفيما يريدها الرئيس المكلف سعد الحريري ومن حوله من معارضة داخلية، وصداقات خارجية، فرصة للتكفير عن ذنب المسير «بالتسوية» الرئاسية، التي أوصلت عون إلى بعيدا، يريدها الرئيس امتدادا لولايته المنتهية وغطاء لفترة حكمه وبابا للصهر

العزیز علی الجنتة الرئاسية الموعودة. مصادر متابعه ترى انها حكومة «نهاية الوجود السياسي» لجبران باسيل، حال شكلها الحريري بمعزل عنه، وحكومة خروج للحريري من المشهد اللبناني، حال ترك زمامها بيد باسيل! وهي ليست مشكلة حكومة فساد مالي ومصرفي وحسب، إنما هي في جذورها، مشكلة خيارات سياسية، مشكلة الجنائي الآن، وليس في مرحلة رئاسته للحكومة العسكرية عام 1988.

حسام زكي جال على القيادات متحدثاً عن سقف الجامعة العربية للحل

بيروت - داود رمال

سبيلها، مؤكدا التزام لبنان بتطبيق اتفاق الطائف الذي انبثق منه الدستور والذي يجب أن يكون محترماً من الجميع والعمل استناداً إلى بنوده، لاسيما في كل ما يتصل بإنشاء السلطات الدستورية وعملها وانحلالها. واعتبر رئيس الجمهورية أن كل ما يقال خلاف ذلك أو يوحي بأن اتفاق الطائف مهدد، هو كلام لا يستند إلى الواقع وتروجه جهات معروفة ومعنية بالتكليف.

بدوره، قال زكي بعد اللقاء انه نقل إلى عون «تحيات الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط وحرصه على متابعة الوضع في لبنان، وهو وضع متنازم، فهناك أزمة سياسية

وأزمة اقتصادية ضخمة، والازمتان متلازمتان، ولا يمكن حل الأزمة الاقتصادية من دون الوصول إلى مخرج وتسوية للأزمة السياسية. ومن هذا المنطلق عرضت على رئيس الجمهورية استعداد الأمين العام للمساعدة في الاتصالات بين الأطراف الرئيسية في هذه الأزمة إذا كان هناك داع للتدخل من الجامعة العربية، وحتى إذا كان الأمر يتطلب أن يكون سقف الجامعة هو السقف المقبول من الجميع، فنحن حاضرون لذلك. وقد رحب الرئيس عون مشكوراً بهذا الطرح، مؤكداً ألا مشكلة لديه بذلك، وقد تفضل بموافقة ومباركة هذا الأمر. وسوف تكون هناك اتصالات

مع الأطراف السياسية لحلحلة الوضع السياسي». وزار زكي رئيس مجلس النواب نبيه بري وأشار إلى انه ناقش معه «الوضع بكل تفاصيله ووضعني في صورة الأفكار التي طرحها، وأعتقد أنها تحظى بتوافق كبير ويجب وضع المسؤولية الوطنية فوق كل اعتبار كي نستمكن من مساعدة الدولة والشعب اللبناني للخروج من الأزمة».

ولفت زكي إلى «اننا لا نعمل إلا تحت المظلة العربية ووفق قرارات مجلس الجامعة العربية ورؤية الأمين العام، بالتالي الوضع الذي نعمل عليه هو تنفيذ فكرة تخرج المازق السياسي الحالي من الوضع الذي هو فيه.

السودان: «سدّ النهضة» يحمل مخاطر حقيقية إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن الملء والتشغيل

وزير الري: موقف إثيوبيا في «كينشاسا» معيق وسيزيد الاحتقان



رئيس الوزراء د.مصطفى مدبولي خلال لقائه وزير الموارد المائية والري د.محمد عبدالعاطي

الغنية والقانونية الخلاقية. وجدد الوزير تأكيداً ما تمتع به الجانبان المصري والسوداني من مرونة خلال

تلك الجولة، بما يعكس الرغبة الجادة في التوصل إلى اتفاق حول سد النهضة، مشيراً إلى أن مصر شاركت في المفاوضات

القاهرة - أ.ش.أ: كشفت البعثة المصرية برئاسة عالم المصريات د.زاهي حواس، بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار، عن المدينة المفقودة تحت الرمال بالأقصر والتي كانت تسمى «صعود آتون» والتي يعود تاريخها إلى عهد الملك أمنحتب الثالث، واستمر استخدامها من قبل الملك توت عنخ آمون، أي منذ 3000 عام، وذلك في المنطقة بين معبد رمسيس الثالث في مدينة هابو ومعبد أمنحتب الثالث في ممفون.

وقال حواس، في بيان أمس، إن العمل بدأ في هذه المنطقة للبحث عن المعبد الجنائزي الخاص بالملك توت عنخ آمون، لأنه تم العثور على معبدي كل من «حورمحب» و«أي» من قبل.

وأضاف أن البعثة عثرت على أكبر مدينة على الإطلاق في مصر والتي أسسها أحد أعظم حكام مصر وهو الملك أمنحتب الثالث الملك التاسع من الأسرة الـ 18، الذي حكم مصر من عام 1391 حتى 1353 ق.م. وقد شاركه ابنه ووريث العرش المستقبلي أمنحتب الرابع إخناتون آخر 8 سنوات من عهده. وأوضح د.حواس أن هذه المدينة هي أكبر مستوطنة إدارية وصناعية في عصر الإمبراطورية المصرية على الضفة الغربية للأقصر، حيث عثر بالمدينة على منازل يصل ارتفاع بعض جدرانها إلى نحو 3 أمتار ومقسمة إلى شوارع. وقال «لقد كشفنا عن جزء من المدينة يمتد غرباً، بينما يعد دير المدينة جزءاً من مدينتنا».



جانب من المدينة المكتشفة